بيان وفد جمهورية مصر العربية

مؤتمر تيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وفقاً للمادة ١٤ من المعاهدة
(فيينا: ١٧-١٨ سبتمبر ٢٠٠٧)

يلقيه السيد السفير/ إيهـاب فـوزي
مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا

للمراجعة عند الإلقاء

السيد(ة) الرئيس،

يسعدني أن أضم صوتي إلى من سبقوني في تهنئة السيدة بلاسنيك وزيرة خارجية النمسا والسيد أوجارتي وزير خارجية كوستاريكا على رئاسة هذا الاجتماع الهام، وتأكيد ثقتنا في أن إدارتكم وخبرتكم ستقودنا إلى الخروج بالنتائج الإيجابية التي نتطلع لتحقيقها. كما يسرني أن أعبر عن تقديري لجهود السكرتارية الفنية المؤقتة لمنظمة الحظر الشامل وعلى رأسها السكرتير التنفيذي السيد تيبور توث في الإعداد لهذا المؤتمر، وكذلك عن تقديرنا لجهود السيد السفير راماكا الممثل الخاص. وأود أيضاً أن أضم صوتي إلى المؤيدين لبيان ماليزيا باسم مجموعة عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

إن التزام مصر بالمنظومة متعددة الأطراف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين ليس محل تشكيك أو مزايدة. فقد صدقت مصر على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تعد حجر الزاوية في منظومة عدم الانتشار ونزع السلاح دون قيد أو شرط، إثباتاً لحسن النوايا. كما كنا من أوائل الدول التي وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي كانت ثمرة النجاح الذي تحقق خلال مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار عام ١٩٩٥ الذي تضمن مد المعاهدة إلى أجل غير مسمى بناءً على إعادة الالتزامات المتبادلة في إطارها واقتراح خطوات جديدة لتعزيز نظام الضمانات والتحقق.

لكن بالرغم من التطورات المستمرة التي تشهدها منظومة التحقق والضمانات، فإن هناك عدداً من التطورات السلبية التي تعرض المنظومة الدولية متعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار النووي – بشقيها المتمثلين في معاهدتي عدم انتشار الأسلحة النووية والحظر الشامل للتجارب النووية – لتحديات متزايدة تثير القلق على المستوى العالمي بشكل عام وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص. وفي هذا السياق، فإننا نود تسجيل الملاحظات التالية:

<u>أولاً</u>: أن عالمية معاهدتي عدم الانتشار والحظر الشامل للتجارب النووية – التي تعد من وجهة النظر العملية ركناً رئيسياً لفاعليتهما ومصداقيتهما – لم تتحقق بعد. والأهم من ذلك أن ممارسات الدول النووية الخمس تشير إلى العمل على تكريس ذلك من خلال التغاضي عن الدول التي لم تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار بل والتعاون معها في تطوير برامجها النووية غير الخاضعة للضمانات من جهة، والتضييق على الدول التي التزمت بمعاهدة عدم الانتشار لتحميلها بالمزيد من الالتزامات من جهةٍ أخرى. وهو ما يمثل تناقضاً واضحاً وتقويضاً ملموساً لفاعلية منظومة عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين في تحقيق أهدافها.

<u>ثانياً</u>: استمرار تنصل الدول النووية الخمس من التزاماتها في إطار المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار لسنوات طويلة. ولا شك أن نزع السلاح وعدم الانتشار وجهان لعملةٍ واحدة.

السيد الرئيس،

الخلاصة، أن مصر – رغم دعمها الواضح والملموس لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولأعمال لجنتها التحضيرية ولجهود بناء نظام الرصد الدولي IMS– لا تستطيع التعامل مع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بشكل منفصل عن المنظومة متعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار النووي ككل، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتحمل الدول النووية الخمس لالتزاماتها في مجال نزع السلاح في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحمل المجتمع الدولي ككل لالتزاماته فيما يخص تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومؤتمرات مراجعة معاهدة عدم الانتشار عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠ بشأن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وإخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية لنظام الضمانات الشاملة.

وفي النهاية فإنني أضم صوتي إلى ملاحظة وفد ماليزيا باسم حركة عدم الانحياز بشأن ضرورة إعادة النظر في جدوى عقد مؤتمر المادة ١٤ كل عامين، وأهمية التركيز على التعامل الجاد مع التحديات التي تواجه منظومة نزع السلاح ومتابعة تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في إطارها لتشجيع الدول على التصديق على المعاهدة.

وختاماً فإنني أود أن أؤكد لكم كامل تعاوننا معكم والوفود المشاركة لتحقيق أهدافنا المشتركة.

وأشكركم على حسن الاستماع،،